

في حال الحياة فاشبهه به اما من ليس بملك ولا مالك التفرغ فلا يصح اعتناقه لعدم سطوته
على ذلك كما لنا قولنا في حق عتق المنسك ويكون موقوفاً على كمال الحجر ولنا وجه في صحة عتق المنسك
والصحيح في حق المومن اذا جوزنا وصيها **قال** تصح العتق والكفاية مرصع مع النبي في قوله
بمن تصح الاستغناء بنصم والكفاية معطوف عليه ويقدم الكلام ويصح العتق بالصح والكفاية
بالنبي ووجه انها الفاظ مفيد قطع الملك فاشبهه بالطلاق ثم صرح العتق العتق في الخبر لانه
ثبت لهما عن الشرح والاستعمال فاذا قال اعتقتك او انت معتق او حررتك او انت محررة وانت
محررتك وان لم يقصد بذلك ايقاع العتق بمن هو ارحم كما جاء في الخبر والله اعلم في عتق
امة كانت تسمى في قول الرق فقال لها سيد بها باخرة ان قصد النداء لم يعتق وان اطلق في حال
استيها لم يعتق كما ذكره ابن ابراهيم الذي ذكره النووي في اصل الروضة ان لم يقصد نداء
باسمها القديم عتقت وان قصد لم يعتق في الاصح ولو كان اسمها في الحاضرة فان قصد النداء لم
يعتق وان اطلق فقد الاعتق في الاصح قلت واو قصد توخيها فما الحكم لهما في الشرح وان
وهذه المسئلة كتبت في الوقوع ولا بعض الشرح عن القاضي حسين انها لا يعتق والله اعلم وانما الفاظ
الكفاية فقولوا لا ملك لي عليك ولا سلطان لي عليك ولا سبيل لي عليك وانت انت طالق وانت
حر لم وحملك على غايبك وما اسبه ذلك لقوله لا حكم لي عليك ولا امر ولا يد ولا حكمه وكذا
لو قال انت سيدي فهو كفاية عند الامام ولغو عند القاضي حسين وكل كتابات الطلاق وضرب
كفاية في العتق والكفاية كلما احتمال معينين فضا عد انصر عليه المشايخ في الاصح **قال**
لا منه انت على كفاية في كفاية في الاصح وقيل لغو ولو قال ملكك نفسك فالذي جزم به القاضي
حسين والبعوى انه ان قدر في العتق والاذلا في السنة ان ملكك رقتك كفاية ونقله
الروائي في الجوزي **قال** واذا اعتق بعض عبد عتق جميعه لا يجوز للمعتق ان يعتق بعض
العبد كما لان يعتق جميعه فاذا اعتق بعضه عتق كله واحتمل له بان شخصاً اعتق شخصاً من غلام
قد اراد ان يعتق عليه وسلم فقال ليس بشريك رواه ابو داود وفي رواية هو حر كله
ولانه لو ملك بعضه فاعتقه وهو موسر يحرر العتق عليه كله كما سياتي فاذا ملك جميعه
اولي **قال** فاذا اعتق سركاله في ملكه عبد وهو موسر سركي العتق الي باقية وعليه قيمته

نصيب

نصيب سركه اذا اعتق سركي بعبد رخصه سركي قابلة للعتق وكان المعتق مومراً وحاله
العتق بنصيب المرنك فموم عليه بنصيب سركه وسما لعتق اليه وان كان محسراً عتق نفسه ورق
الباقي لقوله عليه الصلاة والسلام من عتق سركاً له في عبد فكان له مال يبلغ من العبد فموم العبد
عليه قيمة عبد فاعطى سركاه حصصهم واعتق عليه العبد والافتد عتق منه ماعتق رواه الشيخان
وفي رواية البخاري فان كان موسراً فموم عليه فمعتق وفي رواية ايضا فهو عتق **قال** ومن
ملك واحد امن والديه او مولاه عتق عليه من ملك احد من هؤلاء علا او من غيره وان سدل
عتق عليه اما في الابا فقول عليه الصلاة والسلام لذبحي ولد ولا والا الا ان يجد ماله كافيستد
فيجته رواه مسلم وفي رواية يفتق عليه وكان بين الولد والولد بعينه ولا يجوز ان ملك شخص بعضه
واما في الاولاد فتقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرهون وقوله تعالى وما
سبق الرحمن ان اتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا ان الرحمن عبداً فذكر على استماع اجتماع البنوة
والملك واعلم انه لا فرق بين ان تنفق الولد والوالدين في الدين او تخلف ولا فرق بين جمعة الاب
وجمعة الام ولا فرق بين المالك والمالك قال امام الحرمين يورث على الملك من ملك ابنه ثلثه ثلثه وهو محسب
وعليه دين مستحق ووارثه اخوه فقط وقيل لا يورث الارث وهو الاصح فان الاخ يملك ابنته
ولا يصدق عليه ولو كان اوارث غير الاصح من الاصح عليه العبد فاعتقه والمخالفه وهو محسب لم يعتق
في الاصح لانه موهون لا يورث وفيما عتق الله اعلم **قال** فصلا والوا من حقوق العتق حكمه
حكم العتق عند عدله ونسب من المعتق اليه الذكر من عتقه ان الولد المولد ونحو الوارث وهو مستحق
من الولادة وهي المقاربة فكان العبد احداً قارب المعتق وقيل غير ذلك وهي في الشرح عتق
شواخيه عن عتق بنه النسب يعنى مضمي المعتق الارث والعقد وله ان يترأس النكاح والصلاة عليه
وعتقته الذكر من بعده واسم المولي يقع على المعتق وعلى المتيق والاصل في الباب بعد السنة للاجماع
وقول الشيخ انه من حقوق العتق تصحته قوله عليه الصلاة والسلام الولد لعنق رواه الشيخان
وفي رواية انها الولد من ولي الله وقوله حكمه حكم العتق عند عدله اي عند علم المعتق فيعتق
الولا والعتق من المعتق دون سائر الورثة اي اصحابه الفروض ومن بعضهم الناصب لقوله عليه الصلاة والسلام

وار

وار

وار

وار

وار

وار

وار